

« لبنان: خريطة الطريق... » رؤية للنهوض الإقتصادي-الإجتماعي

الاثنين ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٦

أطلقت منظمة «جوستيسيا» الحقوقية برنامجاً اقتصادياً اجتماعياً تحت عنوان «لبنان: خارطة الطريق» يتضمّن خطأً استراتيجية توثيقية للبنان الغد.

ولفت رئيس المنظمة بول مرقص الى ان الدراسات التي يتضمنها البرنامج تعرض لغصارة الأفكار في كل قطاع يحتاجه لبنان، فالدراسات تشخّص المشكلات وتطرح الحلول. وأشار الى ان فريق العمل الذي أعدّ هذا البرنامج عمل على تجميع عدد من الدراسات في قطاعات مختلفة واقتبس منها بالوقائع والأرقام ما يصلح أداة تنفيذية. ورأى ان هذا التقرير هو بمثابة «طريق النهوض بلبنان» عبر خطط استراتيجية للبنان الغد في الصحة، البيئة، التعليم، العمل، الصناعة، الزراعة، النفط والغاز، والسياحة... لافتاً الى ان هذه الدراسات تصلح نواة برنامج حكم وحكومة وربما يكون توقيتها هو الآخر ملائماً.

العمل

لفت التقرير الى ان البطالة تشكل أحد أبرز مشاكل قطاع العمل في لبنان، سيما في غياب سياسة واضحة للدولة لمكافحة البطالة وتضارب الأرقام والإحصائيات التي تحدد مستوى البطالة في ظل وجود معلومات غير كاملة عن سوق العمل في لبنان، وذلك بحسب منظمة العمل الدولية . واعتبر التقرير ان ما يفاقم من مشكلة البطالة توافد اليد العاملة الأجنبية التي تنافس اليد العاملة اللبنانية لجهة الأجر المنخفض وتفضيل أصحاب العمل للأجانب خلافاً لقرارات وزارة العمل المتتالية وآخرها القرار ١/١٩ لعام ٢٠١٣ والذي يتضمّن لائحة المهن الواجب حصرها باللبنانيين فقط وهي تتنوع من المهن الصناعية والخدمات البسيطة إلى المهن التخصصية والمهن الحرة.

الصناعة

يعاني القطاع الصناعي من مشاكل عدة، وقد اقترحت الدراسة بعض الحلول ابرزها:
1. تأمين مناخ سياسي مستقرّ من أجل جذب الاستثمارات الخارجية وتطوير الاستثمارات الداخلية، تشجيع الصناعة الوطنية عن طريق إرساء سياسة حمائية، تفعيل دور وزارة الصناعة، تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بإعطاء الرّخص الصناعية لإنشاء مصانع على المستوى المطلوب، العمل على إيجاد سبل تخفيض كلفة الإنتاج وتحديد تكاليف الصناعات ومستلزماتها ومجالات التوضيب والتسويق والتصدير،

والعمل على تخفيض كلفة الطاقة الصناعية، سن تشريعات مشجعة وداعمة لدمج المؤسسات الصناعية ودرس عملية إنضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية ورفع قدرته التنافسية وتأمين الخدمات العامة الضرورية بأقل كلفة ممكنة.

الى جانب العمل على إعادة النظر بالإتفاقيات الثنائية والدولية.

الزراعة

يعدد التقرير التحديات التي يعاني منها القطاع الزراعي، ويقترح كحلول: وضع خطة وطنية تساهم في إنماء قطاع الزراعة تدريجياً، تحديث البنى التحتية الزراعية ورفع كفاءة إستخدام الموارد الطبيعية، وضع مخطط إرشادي زراعي متكامل، تفعيل الرقابة على المنتجات والمدخلات الزراعية والغابات والأحراج والصيد البحري والبري بما يعيد الثقة بالمنتجات النباتية والحيوانية اللبنانية على الصعيدين الداخلي والخارجي، تسهيل التسليف المصرفي، تطبيق قانون مكافحة الإغراق في الأسواق اللبنانية والتشدد في تطبيق قانون مكافحة الاحتكار.

النفط والغاز

أفرد التقرير فصلاً عن النفط والغاز، عرض خلاله لأبرز المشكلات منها تزامم المصالح والمحاصصات الطائفية والفساد، واقترح بعض الحلول في هذا المجال منها: إصدار المرسومين التطبيقيين اللذين يحدد أحدهما القطاعات البحرية المعروضة في المناقصات، فيما يتعلق الثاني بوضع معالم العقد النموذجي المطلوب للتنقيب وتقاسم الإنتاج، إعداد قانون ضريبي ملائم للأنشطة البترولية. وتضمن التقرير بعض الحلول على المستوى البيئي.